

تحليل دور المصادر المحلية في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية

إياد ماجد زرنبي وعبد الناصر ناصر

قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا

المستخلص

تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل دور المصادر المتاحة محلياً، في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية خلال فترتين 2010-2000 و 2011-2019. تبرز أهمية البحث الحالي في كونه يبيّن أنّ المشكلة الأساسية لا تكمن في توفر هذه المصادر، بقدر ما تكمن في ضعف توظيفها وأسلوب إدارتها، واستخدامها لغير أغراض التنمية. حيث أظهرت الدراسة الحالية استمرار نمو الودائع المصرفية (كجزء من المدخرات الاختيارية) رغم الأزمة، لكنها لا تساهم بأي دور فعال في مؤشرات التنمية، نظراً للقيود المفروضة من قبل المركزي على توظيف الودائع، واستخدامها كوسيلة لضبط السيولة وضبط التضخم. أما إيرادات الدولة (المدخرات الاجبارية) فكان نموها تضخماً يعكس حجم الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة على الدولة بعد الأزمة، لذلك تزايد الانفاق الجاري على حساب الآخر الاستثماري، وانحصر دورها الإيجابي وإن كان ضئيلاً بفترة 2010-2000 فقط. كما تبين أنّ الصادرات السورية عادت لتنمو في الفترة 2016-2019، لكن تقلبات أسعار الصرف أثرت سلباً في القطع الأجنبي المتحصل منها، وهي وحدها التي حافظت على دور إيجابي ضئيل خلال كامل الفترة المدروسة. وبناءً عليه فلا بدّ من العمل على إلغاء القيود المفروضة على توظيف الودائع، والاهتمام بتمويل قطاعي الزراعة والصناعة، وترشيد الانفاق العام، بالإضافة إلى ضرورة تنشيط الصادرات وتنوع مكوناتها.

الكلمات المفتاحية: سورية، التنمية الاقتصادية، مصادر تمويل التنمية، الادخار، الاستثمار، الإيرادات العامة، الصادرات، نسبة القروض إلى الودائع، التكوين الرأسمالي.

1. المقدمة

اتخاذها، لتفعيل دور الموارد المحلية في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية. وتأتي أهمية البحث نظرياً وعملياً، من خصوصية الواقع السوري في الفترة الحالية، وضرورة انطلاق عملية التنمية الاقتصادية، انطلاقاً من عملية إعادة البناء والإعمار. وهذا يتطلب - خاصةً بعد تراجع حجم الموارد الخارجية - تحديد المصادر المتاحة محلياً لتمويل التنمية الاقتصادية، وتقييم دورها في مؤشرات التنمية الاقتصادية. فما المصادر المحلية المتاحة لتمويل التنمية الاقتصادية في سورية قبل وخلال فترة الأزمة؟ وهل أسهمت هذه المصادر بتحسين بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية؟ وفي حالة النفي، ما العوامل التي تحول دون قيام هذه المصادر بدورها الإنمائي؟

2. الجانب النظري

2.1 التمويل والتنمية الاقتصادية

تعد التنمية الاقتصادية عملية أوسع من مجرد تحقيق النمو الاقتصادي، إذ تشمل إضافة إلى النمو، جملة التحولات الاقتصادية والاجتماعية المنهجية بصورة قصدية في بلد ما، وهذا يعتمد على سياسات وبرامج إنمائية طويلة الأجل، تُحدث تحولات نوعية في قوى وعلاقات الإنتاج، والبنية الهيكلية للاقتصاد الوطني، وتسمح بإنتشار الاقتصاد من التخلف، وتحقيق تطور في مستوى التقدم التكنولوجي، وأسلوب إدارة المجتمع (عبد اللطيف، 2008).

هذا سعت سورية خلال العقود الفائتة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، ولجأت إلى مختلف الموارد المتاحة، الداخلية والخارجية، لكن مع دخول البلاد في مرحلة الأزمة، خسرت سورية العديد من المنشآت الاقتصادية، وتراجعت فيها مؤشرات التنمية الاقتصادية، ومستويات التكوين الرأسمالي. فقد أثرت هذه الأوضاع على مصادر تمويل التنمية، الداخلية منها والخارجية، فالخارجية تأثرت كثيراً بغياب الاستقرار، أما الداخلية فإن توفر بعضها، فإنه يوظف في غير أغراض التنمية، إذ أن المفرازات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الأزمة السورية، أزاحت الأهداف التنموية عن سلم الأولويات .

ومع ذلك تبقى هذه العقبات الناجمة، فرصة تسمح بإعادة التنمية الاقتصادية إلى مكانتها الطبيعية على سلم الأولويات، وذلك انطلاقاً من ضرورة إعادة البناء والإعمار، وذلك ينطلق هذا البحث من تحديد المصادر المتاحة محلياً لتمويل التنمية الاقتصادية، وتقييم وتحليل دورها خلال الفترة ما قبل وخلال الأزمة السورية. وتهدف الدراسة إلى تحديد المصادر المتاحة محلياً لتمويل التنمية الاقتصادية في سورية، وتقييم دورها قبل وخلال الأزمة، وأسباب عدم نجاح هذا الدور. وصولاً إلى تحديد أهم الإجراءات اللازم

2001	199.16	187.26	-11.90	2011	703.59	154.01	-549.58
2002	206.57	200.86	-5.71	2012	386.82	-240.00	-626.82
2003	249.68	200.53	-49.15	2013	196.16	-454.80	-650.97
2004	274.50	173.44	-101.06	2014	126.94	-1,024.50	-1,151.44
2005	346.74	259.17	-87.57	2015	246.56	-583.07	-829.63
2006	371.52	303.72	-67.80	2016	221.43	-811.00	-1,032.43
2007	412.14	327.84	-84.29	2017	274.13	-867.87	-1,142.00
2008	408.73	334.45	-74.28	2018	386.30	215.95	-170.35
2009	451.61	307.53	-144.07	2019	434.72	-98.09	-532.80

الملفت للانتباه رغم تراجع الادخار وفقاً للبيانات أعلاه، أن الودائع (كجزء من المدخرات) استمرت بالنمو بمستويات معقولة، وانحصر تراجعها بعامي 2011-2012. حيث بلغت 1,300 مليار ل.س عام 2010، منها 863 مليار ل.س في المصارف العامة، والباقي 437 مليار ل.س في المصارف الخاصة. أما في 2011-2012 انخفض حجم الودائع في جميع المصارف السورية إلى 1,142 مليار ل.س، 1,092 مليار ل.س على التوالي. ومنذ العام 2013 عادت الودائع لتزايد وصولاً لنهاية الفترة المدروسة، وقد بلغ حجم الودائع عام 2019 ما قيمته 4,067 مليار ل.س، منها 1,137 مليار ل.س في المصارف الخاصة. 2,930 مليار ل.س في المصارف العامة. وحتى يتضح أثر الودائع في التنمية الاقتصادية، يجب دراسة نسبة القروض

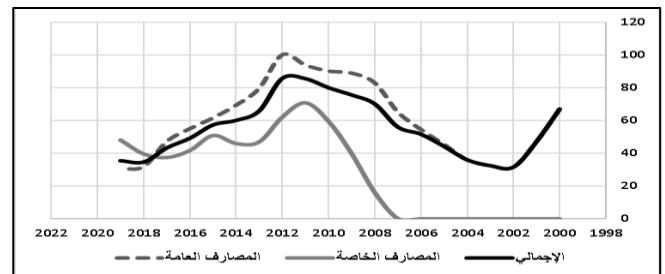
من ناحية العرض: عانت المصارف السورية بعد الأزمة من القيود التي فرضها المصرف المركزي على عمليات الإقراض، فقد كان المطلوب منها التركيز على عمليات تمويل المستوردات، وتحديدًا في منتصف العام 2016، حين حول المركزي نشاط تمويل المستوردات من شركات الصرافة إلى المصارف السورية. يضاف لذلك، التشدد من السلطات النقدية في منح التسهيلات الائتمانية، المترافق مع سياسة التحوط من قبل المصارف نظراً لارتفاع مخاطر الائتمان. كذلك الأمر تأثرت المصارف السورية بالتضخم الحاصل من ناحيتين، الأولى: استخدام السلطات النقدية الودائع وسيلة لضبط السيولة ومواجهة التضخم، مما استدعى تحديد سقف متدنية لعمليات السحب من الودائع، وتجميد توظيفها لفترات طويلة، ومن ناحية ثانية: فرض التضخم على المصارف السورية رفع معدلات الفائدة الاسمية من أجل رفع معدلات الفائدة الحقيقية .

من ناحية الطلب: أثر عدم استقرار البيئة الاستثمارية في سورية، سلباً في حجم الطلب على الإقراض، خاصة في ظل عدم استقرار أسعار الصرف، وعلاوة على ما سبق، فإن قرارات المصرف المركزي المتعلقة بسقف عمليات السحب من الودائع، حقرت قطاع الأعمال في سورية على الابتعاد عن التعامل مع المصارف السورية، وكذلك الأمر رفع معدلات الفائدة من قبل المصارف أثراً سلباً في الطلب على الإقراض. (Ahmed & Massoudi, 2018)

2.3.2- الادخار الاجباري، والموازنة العامة في سورية:

يمكن من خلال مراجعة بيانات الموازنة العامة السورية، الوقوف على مصادر الادخار الاجباري وكيفية توظيفه. حيث يبين الشكل 2، أنه خلال الفترة 2000-2019، تزايدت أرقام الموازنة العامة بشكل كبير، من 275.4 مليار ل.س عام 2000، إلى 754 مليار ل.س عام 2010، وصولاً إلى 3,882 مليار ل.س عام 2019. وهذا

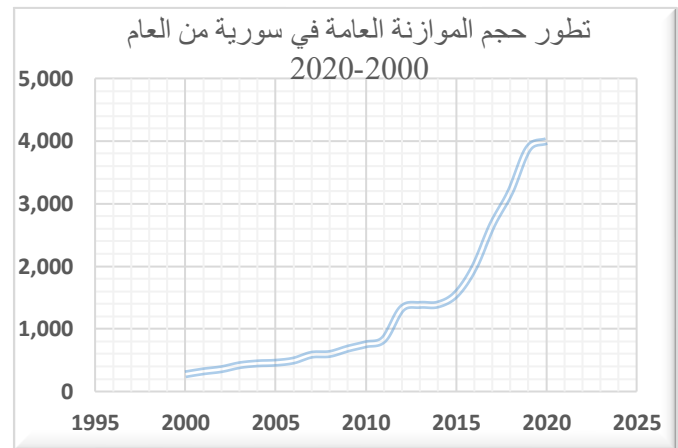
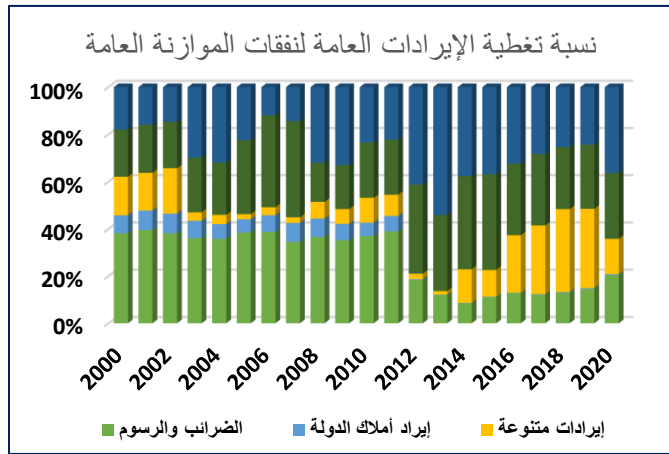
ويبين الجدول أعلاه أنه خلال الفترة 2000 – 2010، عانت سورية من فجوة في الموارد المحلية. ورغم تراجع مستويات الاستثمار خلال الفترة 2011-2019، إلا أن تراجع المدخرات في هذه الفترة كان أكبر، واستمرت بذلك فجوة الموارد المحلية. كذلك يدل الادخار السالب خلال الفترة 2011 – 2019، أن الاقتصاد السوري يستهلك أكثر من دخله المتاح للتصرف، وينفق من مدخراته السابقة لتغطية نفقاته الاستهلاكية، أي هناك عجز عن تغطية الانفاق الاستهلاكي والاستهلاكي، بسبب تراجع مستوى الدخل الفردي مع توقف العديد من الفعاليات الاقتصادية عن العمل، وارتفاع مستويات التضخم. والتسهيلات الممنوحة إلى حجم الودائع، والشكل التالي يعرض لهذه النسبة، والذي يبين:



الشكل رقم (1): نسبة القروض والتسهيلات إلى الودائع في المصارف السورية 2019-2000

سيطرت المصارف الحكومية سابقاً على القطاع المصرفي، ولم يبدأ نشاط المصارف الخاصة إلا في عام 2007، وخلال تلك الفترة كانت نسبة توظيف الودائع تتزايد باستمرار من 31.44% عام 2002 وصولاً إلى 90.17% عام 2010، وبلغت ذروتها عام 2012 وبلغت حينها 100.09%. أما المصارف الخاصة فقد استطاعت أن تحقق في بداية عملها نسب توظيف معقولة، إذ بلغت في 2009-2010، نسبة 39.74%، 59.38% على التوالي، وبلغت الذروة في عام 2011، حيث وصلت إلى 70.65%. لم يترافق نمو الودائع مع نمو حجم القروض والتسهيلات، واعتباراً من 2013، تراجع أداء جميع المصارف السورية على صعيد نسب توظيف الودائع بشكل مستمر، فبعد أن وصلت نسب التوظيف هذه المصارف إلى ذروتها عام 2012 وبلغت 85.57%، تراجعت هذه النسبة إلى ما دون النصف، وبلغت 35.36% في عام 2019. الخلاصة، أن الودائع كجزء من المدخرات، لم تتوقف عن النمو خلال الفترة المدروسة، لكن المشكلة ظهرت على صعيد توظيف الودائع، وأسلوب ادارتها من السلطات النقدية، ويفسر ذلك بعوامل العرض والطلب على القروض المصرفية:

ولكن مع زيادة رقم الموازنة، برز اختلالاً في هيكل الإيرادات العامة التي تغطي هذا القدر من النفقات، وباستعراض هذه الإيرادات يتضح ما يلي في شكل رقم (3).



الشكل رقم (3): نسب تغطية الإيرادات العامة لنفقات الموازنة العامة في سورية 2019-2000

وتزايد الأعباء في الموازنة العامة إلى استنزاف الاحتياطات لتغطية النفقات في الموازنة.

ولابد من الإشارة أن اختلال هيكل إيرادات الموازنة العامة، رافقه اختلال في هيكل النفقات العامة، إذ كانت تتوزع الاعتمادات في الموازنة بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية بشكل متوازن إلى حد كبير. خلال الفترة 2010-2000، بلغ متوسط الاتفاق الجاري 55% تقريباً، والاتفاق الاستثماري 45%. لكن هذه التوازن اختل بشكل كبير، وركزت الدولة في سورية جهودها على الاتفاق الجاري الذي وصل في 2011-2019 إلى حوالي 72%، والباقي خصص للاتفاق الاستثماري أي 28%.

بالتالي إن الزيادة في حجم الموازنة العامة هي زيادة تضخمية، وتعكس تزايد الأعباء الاقتصادية والاجتماعية، وهنا يظهر مرة أخرى خللاً في إدارة الإيرادات العامة للدولة، فهي إن توفرت، فإنها تستهدف تحقيق أغراض جارية وقصيرة الأجل، كتوفير الرواتب للعاملين في القطاع العام، وتخفيف الأعباء التضخمية عن الأفراد (كالدعم الحكومي للسلع)، ولا تستهدف أغراضاً طويلة الأجل، كتحقيق النمو الاقتصادي أو تنمية القطاعات الحيوية كالزراعة والصناعة، أو تخفيض البطالة.

2.4- حصيلة الصادرات في سورية:

تشكل الصادرات دعماً أساسياً للتنمية الاقتصادية، فعملية التصدير تنشط الإنتاج في الداخل، وتوفر القطع الأجنبي، الذي يمكن استخدامه لاحقاً في استيراد متطلبات المشروعات التنموية. والشكل التالي يستعرض حجم الصادرات السورية:



خلال الفترة 2010-2000، كانت الاعتمادات المقررة في الموازنة العامة، تستند بشكل رئيسي إلى الضرائب والرسوم وإيراد أملاك الدولة، فالأولى تغطي في المتوسط 37.07%، والثانية تغطي بالمتوسط 7.16%، أي إن الإيرادات الضريبية وإيرادات أملاك الدولة تغطي بالمتوسط ما يقارب نصف الاعتمادات في الموازنة 44.23%. خلال الفترة 2011-2019، تغطي الضرائب والرسوم بالمتوسط 16.13% من الموازنة، وتغطي إيرادات أملاك الدولة بالمتوسط 0.89% فقط، والحصيلة يغطي نوعي الإيرادات ما مقداره 17.02%. أي انخفضت تغطية نوعي الإيرادات إلى ما دون النصف. وهذا الأمر يعود إلى توقف العديد من المنشآت الاقتصادية، ما أثر سلباً في القدرة على التحصيل الضريبي، كذلك تزايد حالات التهرب الضريبي خلال فترة الأزمة، وتعطل جزء كبير من مؤسسات القطاع العام، الذي أثر سلباً في حصيلة إيرادات أملاك الدولة.

ارتفعت نسبة تغطية الإيرادات المتنوعة بالمتوسط من 8.26% خلال 2010-2000 إلى 17.57% خلال 2011-2019، ونسبة تغطية الفائض الاقتصادي المتاح من 25% إلى 31.49%. ويجب الإشارة لغياب المعلومات عن الإيرادات المتنوعة، أما الفائض الاقتصادي، فقد ارتفع نتيجة إدراج حق الدولة من النفط والثروة المعدنية عام 2012، بالإضافة إلى إدراج حق الدولة من عقود الخدمة (الهاتف النقال) عام 2013. ورغم تزايد نسب تغطية الإيرادات المتنوعة والفائض الاقتصادي المتاح، إلا أنها لم تغط النقص الحاصل في الإيرادات الضريبية وإيرادات أملاك الدولة، فمجمول هذه الإيرادات كان يغطي خلال 2010-2000 بالمتوسط ما نسبته 77.48%، وانخفض خلال الفترة 2011-2019 إلى 66.08%. لذلك ارتفعت نسب العجز الحكومي، من 22.52% كمتوسط خلال الفترة الأولى، ووصل إلى 33.92% كمتوسط خلال الفترة الثانية.

لجأت الدولة السورية إلى الاحتياطات المتاحة لدى المصرف المركزي (الموارد الداخلية) لتغطية هذا العجز، فكانت الاحتياطات تغطي خلال الفترة الأولى ما يقارب 80% من العجز والباقي يغطي من القروض والموارد الخارجية، وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 97% تقريباً خلال الفترة الثانية. بعبارة أخرى أدت الأزمة الحاصلة

السورية تعاني من تدني نسب توظيف الودائع، ويجب إعطاء الأولوية لقطاع الصناعة، وتحويل المصرف الصناعي السوري إلى مصرف تنمية.

2.6- فرضيات البحث:

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها، أن ضعف توظيف الموارد المحلية المتاحة وسوء إدارتها، هو العائق الأساسي أمام نجاح هذه الموارد بدورها التنموي.

3. مبرمج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في الجزء النظري، المتضمن مصادر تمويل التنمية الاقتصادية. كما اعتمد البحث على الأسلوب الكمي الإحصائي لمعالجة البيانات المتوفرة حول متغيرات البحث، باستخدام البرنامج SPSS-20

4. الجانب العملي:

4.1 الدور الإنمائي لمصادر التمويل المتاحة:

إن طريقة توظيف المصادر التمويلية المتاحة هي القناة التي ينتقل عبرها أثر هذه المصادر إلى مؤشرات التنمية الاقتصادية، لذلك سيتم اختبار العلاقة بين بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية، والمؤشرات المعبرة عن توظيف مصادر التمويل. ونظراً لخصوصية الواقع السوري، خصوصاً بعد عام 2011، فقد تمت الدراسة على فترتين الأولى 2000-2010، والثانية 2011-2019، وعليه قسمت متغيرات الدراسة إلى:

النتائج المحلي الإجمالي بسعر السوق: بأسعار ثابتة لعام 2000، ونظراً لحيوية قطاعي الزراعة والصناعة في بلد مثل سورية، فقد قسم الباحث هذا المتغير إلى قسمين: مستوى الناتج في قطاعي الزراعة والصناعة، ومستوى الناتج في بقية القطاعات.

نصيب الفرد من الناتج: بأسعار ثابتة لعام 2000، كأحد مؤشرات التنمية الاقتصادية. مجمل تكوين رأس المال الثابت: بأسعار ثابتة لعام 2000، وأيضاً قسم إلى مجمل التكوين في قطاعي الزراعة والصناعة، ومجمل التكوين في بقية القطاعات.

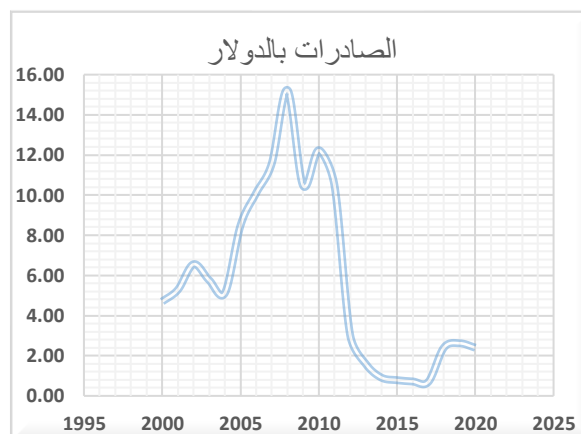
القروض والتسهيلات الممنوحة: بهدف بيان أثر المدخرات الاختيارية. ولأن المصارف الخاصة لم تبدأ نشاطها إلا في 2007، لذلك خلال فترة الدراسة الأولى، أخذ بإجمالي القروض والتسهيلات، أما في الفترة الثانية فقد قسم إلى متغيرين: القروض والتسهيلات في المصارف الحكومية، والقروض والتسهيلات في المصارف الخاصة. النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة: بهدف بيان أثر المدخرات الاجبارية. حجم الصادرات.

سعر الصرف الرسمي: من الطبيعي أن تتأثر غالبية مؤشرات التنمية بهذا المتغير. وقد أخذ فقط خلال الفترة الثانية، نظراً لخصوصية الواقع السوري في هذه الفترة. وأخيراً، تم التعبير عن جميع هذه المتغيرات بالشكل اللوغاريتمي (هنا يتم تفسير المعاملات بشكل نسب مئوية)، ودرست العلاقة بينها، من خلال دراسة علاقة الارتباط وتحليل الانحدار الخطي بطريقة Stepwise. ولخصت النتائج على النحو التالي:

4.2- الارتباط بين المتغيرات المدروسة 2010-2000 :

يلخص الجدول التالي معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المدروسة، ويشير إلى :

الشكل رقم (4): الصادرات السورية 2000-2019، بالليرة السورية والدولار الأمريكي- الأرقام بالملايين



ويوضح الشكل أن النشاط التصديري في سورية، مرّ بثلاث مراحل: الأولى: خلال الفترة 2000-2010، ازداد حجم الصادرات باستمرار وبلغ ذروته عام 2010 إذ وصل إلى 569,064 مليون ل.س، ما يعادل 12,237.94 مليون دولار. الثانية: الفترة 2011-2015، وهنا تراجع حجم الصادرات بشكل مستمر، ووصل لمستويات متدنية في عامي 2013-2014، وبلغ 174,933 مليون ل.س (1,594.65 مليون دولار)، و 175,795 مليون ل.س (910.10 مليون دولار) على التوالي. الثالثة: الفترة 2016-2019، عاد حجم الصادرات إلى التزايد بالليرة السورية، خصوصاً بعد إعادة فتح بعض المعابر الحدودية مع دول الجوار كالعراق، الأمر الذي ساهم بتحسين مستويات التبادل التجاري. لكن ارتفاع أسعار صرف الدولار، أثر سلباً في حصيلة القطع الأجنبي المتحصل من الصادرات، ورغم أن الصادرات في عام 2019، وصلت إلى 1,138,890 مليون ل.س، إلا أنها لا تشكل سوى 2,620 مليون دولار. ولدى التدقيق في فاتورة الصادرات السورية تبين خروج العديد من حقول النفط عن العمل، وتوقف تصدير النفط الخام بدءاً من 2012. كذلك توقف حقول الفوسفات والصادرات من الفوسفات خلال أعوام 2016-2017 تحديداً. بالإضافة إلى توقف صادرات القطن الخام اعتباراً من العام 2011. في المقابل اعتمدت الصادرات السورية خلال الفترة 2011-2019، على تصدير الثار والحضار ومستحضراتها. وعليه يرى الباحث أن نشاط التصدير في سورية، لم يتوقف رغم حالة عدم الاستقرار، لكن لا بد من العمل على تحقيق التنوع في مكونات الصادرات، وتنشيط الصادرات من المواد المصنوعة، بدلاً من الاعتماد المبالغ فيه على تصدير المواد الخام.

2.5-الدراسات السابقة

2.5.1-يوسف بهاء الدين، هرمز نور الدين، تحليل واقع التمويل المصرفي للقطاع الصناعي في سورية.

يتناول البحث واقع القطاع المصرفي في سورية، ومدى مساهمته في تمويل القطاع الصناعي. ويدرس العلاقة بين قروض المصرف الصناعي والاستثمار الصناعي. وتوصل إلى أن غالبية القروض المصرفية تتوجه إلى القطاع التجاري والخدمي، وأن المصارف الجدول رقم (4): معاملات الارتباط بين المتغيرات المدروسة 2010-2000

تكوين بقية القطاعات	تكوين زراعة وصناعة	نصيب الفرد من الناتج	ناتج بقية القطاعات	ناتج الزراعة والصناعة

إجمالي القروض والتسهيلات	Pearson Correlation	.661**	.892**	.871**	.144	.693**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.376	.000
النفقات الاستثمارية	Pearson Correlation	.634**	.846**	.841**	.493**	.774**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.001	.000
الصادرات	Pearson Correlation	.663**	.905**	.905**	.345*	.804**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.029	.000
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).						
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).						

3. تتحقق النتيجة السابقة على مستوى التكوين الرأسمالي، فارتباط توظيف مصادر التمويل بالتكوين الرأسمالي في الزراعة والصناعة، أقل مقارنة ببقية القطاعات. لدرجة أن ارتباط القروض مع التكوين الرأسمالي في الزراعة والصناعة، ضعيف وغير معنوي.

4.3- الانحدار بين المتغيرات المدروسة 2000-2010 :

هنا قام الباحث بتحليل الانحدار بطريقة الحذف التدريجي Stepwise ، وهي طريقة تقوم بحذف المتغيرات المستقلة بشكل تدريجي، وصولاً لتحديد المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً في المتغير التابع. وقد تم تلخيص النتائج في الجدول التالي:

Period	Variable	Model	B	Sig.	R Square
2000-2010	نتائج الزراعة والصناعة	الحد الثابت	11.419	.000	.719
		الصادرات	.056	.005	
		النفقات	.087	.020	
		الاستثمارية			
2000-2010	نتائج بقية القطاعات	الحد الثابت	2.199	.000	.972
		الصادرات	.368	.000	
		النفقات	.521	.000	
		الاستثمارية			
2000-2010	نصيب الفرد من الناتج	الحد الثابت	7.596	.000	.970
		الصادرات	.117	.000	
		النفقات	.160	.000	
		الاستثمارية			
2000-2010	التكوين في الزراعة والصناعة	الحد الثابت	6.640	.000	.493
		النفقات	.364	.001	
		الاستثمارية			
2000-2010	التكوين في بقية القطاعات	الحد الثابت	.407	.751	.875
		الصادرات	.359	.000	
		النفقات	.578	.000	
		الاستثمارية			

بنسبة 0.087% (8.7 بالعمود ألف)، ويزداد الناتج في بقية القطاعات بنسبة 0.521% (5.2 بالعمود ألف)، ويزداد نصيب الفرد من الناتج بنسبة 0.160% (1.6 بالعمود ألف)، ويزداد التكوين الرأسمالي في الزراعة والصناعة بنسبة 0.364% (3.6 بالعمود ألف)، ويزداد التكوين الرأسمالي في بقية القطاعات بنسبة 0.578% (5.8 بالعمود ألف).

3. حذف متغير إجمالي القروض والتسهيلات من جميع المعادلات، أي أن أثر كل من الصادرات والنفقات الاستثمارية، أكثر أهمية من أثر القروض والتسهيلات.

بناءً عليه خلال الفترة 2000-2010، كانت مساهمة المصادر المحلية المتاحة لتمويل التنمية الاقتصادية ضئيلة جداً، وكانت الصادرات والمدخرات الاجبارية (عبر الانفاق الاستثماري)، هي مصادر التمويل الأكثر أثراً في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية، أما

1. يوجد ارتباط موجب ومعنوي بين مختلف المتغيرات المدروسة (عدا العلاقة بين القروض والتكوين الرأسمالي في الزراعة والصناعة)، وتراوح شدة الارتباط بين المتوسط والفقيرة.

2. ما يلفت الانتباه في هذه العلاقات، أن ارتباط الناتج في الزراعة والصناعة، مع إجمالي القروض والنفقات الاستثمارية والصادرات، ارتباط متوسط وموجب أي توظيف هذه المصادر خلال الفترة 2000-2011، لا يستهدف هذين القطاعين، بل من الملاحظ أن ارتباط توظيفات هذه المصادر بمستوى الناتج في بقية القطاعات، أقوى بكثير.

ويتضح من الجدول ما يلي:

1. يوجد للصادرات أثر موجب ومعنوي عند مستوى الدلالة 5%، في جميع المتغيرات التابعة (عدا مجمل التكوين الرأسمالي في الزراعة والصناعة)، وذلك على النحو: عند زيادة الصادرات بنسبة 1%، يزداد الناتج في قطاعي الزراعة والصناعة، بنسبة 0.056% (5.6 بالعمود ألف)، ويزداد الناتج في بقية القطاعات بنسبة 0.368% (3.7 بالعمود ألف). ويزداد نصيب الفرد من الناتج بنسبة 0.117% (1.2 بالعمود ألف). ويزداد التكوين الرأسمالي في مختلف القطاعات بنسبة 0.359% (3.6 بالعمود ألف).

2. ظهر أثر موجب ومعنوي للنفقات الاستثمارية، في جميع المتغيرات التابعة بدون استثناء: كل زيادة 1% في النفقات الاستثمارية، يزداد الناتج في الزراعة والصناعة

4.4 الارتباط بين المتغيرات المدروسة 2011-2019 :

يلخص الجدول (6) معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المدروسة، ويوضح ما يلي:

1. تراجع شدة الارتباط بين المتغيرات المدروسة بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة، فالارتباط بين القروض المقدمة من المصارف العامة، وكل من مستوى الناتج في بقية القطاعات، ونصيب الفرد من الناتج، ارتباط سلبى ومعنوي عند مستوى الدلالة 5%، وهو ارتباط متوسط على أية حال. أما مع بقية المتغيرات التابعة، فلا توجد علاقة ارتباط معنوية.

الودائع (يظهر أثرها عبر إجمالي القروض)، فلم تحتل تلك الأهمية. بسبب سيطرة القروض قصيرة ومتوسطة الأجل، على إجمالي القروض الممنوحة، وغياب القروض طويلة الأجل. وواضح أيضاً هناك تأثير للصادرات في مستويات الناتج بمختلف القطاعات، ومستوى التراكم الرأسمالي ما عدا الزراعة والصناعة، ويفسر ذلك بسيطرة الصادرات من المواد الخام (النفط والقطن الخام والفوسفات والثمار والخضار) على المواد المصدرة، كما يستنتج من ذلك أن حصيلة الصادرات لا يعاد استثمارها في المكان الذي نشأت منه (قطاعي الزراعة والصناعة) بل تستثمر في القطاعات الأخرى.

الجدول رقم (6): معاملات الارتباط بين المتغيرات المدروسة 2011-2019

		ناتج الزراعة والصناعة	ناتج بقية القطاعات	نصيب الفرد من الناتج	تكوين زراعة وصناعة	تكوين بقية القطاعات
القروض العامة	Pearson Correlation	-.304	-.318*	-.324*	.124	.192
	Sig. (2-tailed)	.056	.045	.041	.445	.236
القروض الخاصة	Pearson Correlation	-.675**	-.662**	-.683**	.499**	.386*
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.001	.014
النفقات الاستثمارية	Pearson Correlation	-.599**	-.477**	-.560**	.706**	.368*
	Sig. (2-tailed)	.000	.002	.000	.000	.019
الصادرات	Pearson Correlation	-.027	.072	.014	.907**	.762**
	Sig. (2-tailed)	.868	.660	.932	.000	.000
سعر الصرف الرسمي	Pearson Correlation	-.900**	-.873**	-.916**	.141	-.047
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.385	.775

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).
* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

4. ترتبط تغيرات سعر الصرف الرسمي سلباً وبالعلاقة معنوية وقوية، بمستويات الناتج في مختلف القطاعات بالإضافة لنصيب الفرد من الناتج، لكن الملفت للانتباه أن سعر الصرف الرسمي ومستويات التكوين الرأسمالي لا ترتبط بعلاقة معنوية، لذلك هناك عوامل مختلفة غير سعر الصرف الرسمي، تؤثر في الاستثمار في مختلف القطاعات.

4.5- الانحدار بين المتغيرات المدروسة 2011-2019 :

يلخص الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار: Stepwise:

2. ترتبط قروض المصارف الخاصة سلباً مع الناتج في مختلف القطاعات، ونصيب الفرد من الناتج، وهو ارتباط متوسط ومعنوي عند مستوى الدلالة 5%، لكنها ترتبط إيجاباً وبالعلاقة ارتباط متوسط ومعنوية، مع التكوين الرأسمالي في مختلف القطاعات.

3. تراجع الارتباط بين النفقات الاستثمارية، والناتج في مختلف القطاعات، ومع نصيب الفرد من الناتج، وأصبحت ترتبط بعلاقة سلبية ومعنوية. لكن حافظت النفقات الاستثمارية على علاقة إيجابية مع التكوين الرأسمالي، وتحديداً في قطاعي الزراعة والصناعة. وهذا الأمر ينطبق أيضاً على الصادرات أيضاً.

الجدول رقم (7): معاملات الانحدار بين المتغيرات المدروسة 2011-2019

Period	Dependent Variable	Model	B	Sig.	R Square
2011-2019	ناتج الزراعة والصناعة	الحد الثابت	14.357	.000	.900
		سعر الصرف الرسمي	-.388	.000	
2011-2019	ناتج بقية القطاعات	الحد الثابت	14.182	.000	.873
		سعر الصرف الرسمي	-.166	.000	
2011-2019	نصيب الفرد من الناتج	الحد الثابت	11.841	.000	.916
		سعر الصرف الرسمي	-.241	.000	
2011-2019	التكوين في الزراعة	الحد الثابت	.526	.507	.907

	والصناعة	الصادرات	.811	.000	
2011-2019	التكوين في بقية القطاعات	الحد الثابت	7.347	.000	.762
		الصادرات	.380	.000	

أخرى، مما أثر على دور الصادرات في تحقيق التراكم الرأسمالي في قطاعي الزراعة والصناعة. وقد أوصت الدراسة

إن الإجراءات المتخذة لضبط ومواجهة الأعباء التضخمية الناتجة عن الأزمة، وكذلك ضبط تقلبات أسعار الصرف، من خلال استخدام الموارد المحلية المتاحة كزيادة الاتفاق الجاري، أو تقييد توظيف الودائع لضبط السيولة، تعد إجراءات لإدارة الأزمة وليست إجراءات استراتيجية طويلة الأجل تسمح بالقضاء على هذه المشكلات، أو تحقيق التنمية الاقتصادية (Massoudi, 2019)، وبدلاً من ذلك يجب إعادة تفعيل دور هذه الموارد وفق خطط استراتيجية طويلة الأجل تسمح بتحسين حجمها ودورها في الاستثمار والتشغيل، وإعادة تدوير عملة الإنتاج في الاقتصاد الحقيقي، وحده الحل الكفيل بإعادة الاستقرار الاقتصادي والانطلاق نحو عملية التنمية والبناء المنشودة. وهذا بدوره يتطلب ما يلي:

العمل على زيادة حجم الودائع عبر إلغاء سقف السحب من الودائع، لما له من أثر سلبي في إقبال الأفراد على إيداع مدخراتهم في المصارف. واتباع سياسة ضمان الودائع، لحمايتها من الآثار التضخمية.

ومخصوص دور الودائع في تمويل التنمية الاقتصادية، يتوجب إلغاء القيود المتعلقة بتوظيف الودائع، واتباع سياسة نقدية تستهدف مراقبة وتوجيه الائتمان الممنوح، والتركيز على تمويل المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، والاهتمام بتمويل قطاعي الزراعة والصناعة تحديداً. ولا بد أن تدعم السياسة المالية دور المصارف في الاقتصاد، من خلال منح المصارف إعفاءات ضريبية لتخفيف معدلات الفائدة على الإقراض.

لزيادة موارد الموازنة. يجب البحث عن مطارح ضريبية تحقق غرضي العدالة والحصيلية الوفيرة، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم إعاقة عملية الإنتاج، ومكافحة التهرب الضريبي، وتنشيط مؤسسات القطاع العام، أو خصخصتها وفتح المجال أمام القطاع الخاص.

ويجب ألا تغفل أهمية ترشيد الاتفاق العام، وإعادة التوازن بين الاتفاق الجاري والاستثماري، وهذا يتطلب تغيير السياسات الحكومية المتعلقة بمواجهة التبعات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة، ومن بينها سياسات الدعم الحكومي للسلع الأساسية، إذ يمكن اللجوء إلى استخدام برامج توليد الدخل (كأحد أنواع برامج الدعم) التي تسمح بتحويل الفئات المستحقة للدعم، إلى فئات ممولّة للموازنة العامة.

وفيما يتعلق بالصادرات يرى الباحث أن انخفاض القوة الشرائية ليرة السورية، على الرغم من سلبياته، إلا أنه يمنح المنتجات السورية ميزة سعرية عند التصدير، ويجب استغلال هذا الأمر وتنشيط التصدير، من خلال تحقيق التكامل بين السياسات المصرفية، والسياسية المالية، بحيث تقوم المصارف بتمويل المشروعات المعدة لمنتجاتها للتصدير، وفي الوقت نفسه يجري منحها بعض الإعفاءات الضريبية، أو تقديم المزيد من إعانات إنتاج، ويجب منح الأولوية لقطاعي الزراعة والصناعة، وتنوع مكونات فاتورة الصادرات، وعدم الاكتفاء بتصدير الثار والحضار.

وأخيراً لا يمكن أن يكتب لأي من هذه المقترحات النجاح، ما لم يتوفر المناخ أو البيئة المناسبة، أو كما تبين في بداية البحث، ما لم يتوفر البناء الفوقي والنحتي المناسب. كذلك يجب التنويه أن تحقيق التنمية الاقتصادية وإعادة البناء والاستقرار، قد

1. لم يستخدم أي مصدر من مصادر التمويل المتاحة، بشكل يحسن من مستويات الناتج في جميع القطاعات، وحدها تغيرات أسعار الصرف الرسمية، تفسر تغيرات الناتج خلال الفترة 2011-2019، وهذا الأمر ينسحب بطبيعة الحال على نصيب الفرد من الناتج.

2. أما مستويات التكوين الرأسمالي في جميع القطاعات، فكانت تعتمد خلال هذه الفترة على الصادرات، بعبارة أخرى فقط الصادرات كأحد مصادر تمويل التنمية، ظهر لها أثر موجب ومعنوي، و فقط في التكوين الرأسمالي، فزيادة الصادرات بنسبة 1%، تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في قطاعي الزراعة والصناعة بنسبة 0.811% (8.1 بالألف)، وزيادة التكوين الرأسمالي في بقية القطاعات بنسبة 0.380% (3.8 بالألف).

5. النتائج والتوصيات

أثرت الأوضاع التي مرت بها سورية اعتباراً من العام 2011، سلباً على حجم غالبية هذه الموارد، وذلك على النحو التالي:

بالنسبة للمدخرات الاختيارية. تراجعت في بداية الأحداث التي مرت فيها سورية، مقارنة بما كانت عليه قبل، لكن سرعان ما عادت لتشهد نسب نمو معقولة، وذلك بالنظر إلى مستوى الودائع المصرفية، في المصارف الحكومية والخاصة.

أما المدخرات الاجبارية، فكان نموها تضخيمياً، ورغم نمو بعض أنواع الإيرادات العامة (الفائض الاقتصادي والإيرادات المتنوعة)، إلا أنها لم تغط النقص الحاصل في الإيرادات الضريبية وإيراد أملاك الدولة، ولذلك تزايدت نسب العجز الحكومي.

أما الصادرات التي نمت خلال 2016-2019، بعد انخفاضها في بداية الأحداث، فإن ارتفاع أسعار الصرف أثر سلباً في حصيلية القطع الأجنبي، بالإضافة إلى توقف تصدير النفط الخام، والقطن الخام والفسفات، والاعتماد على تصدير الثار والحضار فقط.

على صعيد أثر الموارد المالية المتاحة: لم يظهر لهذه الموارد دوراً فعالاً في تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية، سواء قبل الأزمة أم خلالها:

بالنسبة للمدخرات الاختيارية، وتحديداً الودائع المصرفية، وأثرها عبر القروض الممنوحة، فقد حذفت من المتغيرات الأكثر أهمية وفقاً لنتائج تحليل الانحدار، ولم يظهر لها دور فعال، خلال الفترة الأولى والثانية. وهي نتيجة منطقية بالنظر إلى ضعف نسب توظيف الودائع، والعوامل المتعددة التي أثرت في العرض والطلب على القروض.

أما بخصوص أثر المدخرات الاجبارية عبر الاتفاق الاستثماري، فكان لها أثر موجب ومعنوي، في جميع المؤشرات المعبرة عن مستويات التنمية الاقتصادية في سورية، خلال 2000-2010، ولكن بنسب ضئيلة جداً، ومع تراجع حجم الاتفاق الاستثماري لصالح الاتفاق الجاري لمواجهة أعباء الأزمة خلال 2011-2019، اختفى أي أثر تنموي للنفقات الاستثمارية.

وأخيراً وحدها الصادرات أثرت بشكل موجب ومعنوي قبل وخلال الأزمة، وإن كان بنسب ضئيلة جداً، ولعل تقلبات أسعار الصرف هي العامل المفسر لضعف أداء الصادرات، تحديداً في 2011-2019، أما قبل فقد اعتمدت سياسة التصدير على تصدير مواد خام زراعية وصناعية، لكن حصيلية الصادرات يعاد استثمارها في قطاعات

- Ahemd, M & Massoudi, A. (2018). Reconstructing Syrian Economy through Public and Private Sectors Partnership. A Special Issue for Cihan University-Erbil Second International Conference on Administrative and Financial Sciences (CIC-ADFIS'18),
- Massoudi, A. (2019). Adopting Lean Supply Chain at Unipharma Syria to Improve its Response to Clients. Int. J Sup. Chain. Mgt, 8(5), 10-19.
- Tishreen University Journal- Economic and Legal Sciences Series, 37(1). Retrieved from <http://www.journal.tishreen.edu.sy/index.php/econlaw/article/view/1538>
- Cypher, J. M., & Dietz, J. L. (2008). The process of economic development. Routledge.
- Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2009). Economic development. Pearson education.
- مصطدم بعائق عدم كفاية الموارد المحلية، وعندها يجب النظر في الموارد الخارجية اللازمة، وهذا الأمر يتطلب المزيد من البحث، ويمكن أن يكون محوراً للدراسات
- المراجع:**
- حسين مصطفي، (2002). " دور التمويل الخارجي في التنمية الاقتصادية في سورية " رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
- قابلي ابتهاج، (2014). الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية 1995-2010. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية.
- مصطفى عبد اللطيف، (2008). "تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر" رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- خوري ع.، & سليمان ع. (2000). "التنمية الاقتصادية Damascus University Journal for the Economic and Political Sciences 2789-8202
- هرمزن. ا.، & يوسف. ا. (2016). تحليل واقع التمويل المصرفي للقطاع الصناعي في سورية.